ISSN: 1812-0512 (Print) 2790-346X (online)

Wasit Journal For Human Sciences

Available online at: https://wjfh.uowasit.edu.iq

Mohamed Abdulsattar Abdulkareem

University of Diyala/ College of Physical Education and Sports Sciences

---

*** Corresponding Author**
Email:
mohammed.abd.alsatar@uodiyala.edu.iq

Keywords:
(containment-British-Egypt)

Article history:
Received: 18 May, 2024
Accepted: 15 July, 2024
Available online: 30 Aug. 2024

CC BY

British Containment Policy in Egypt 1914-1936

A B S T R A C T

Egypt represented an influential and important strategy in the context of British plans aimed at establishing its presence in the Suez Canal. Therefore, the British policy of containment was confirmed in light of the application of British protection over Egypt in 1914, but these measures failed in the face of the independence movement in Egypt, which sparked the "Revolution of 1919," so it made Britain working back following its policy to contain the activities of the revolution. As a result, it announced the abolition of the British protectorate in Egypt in 1922. One result would be to change the protectorate to a different type of system that would decide the independence of Egypt, while Britain would obtain, through the 1936 treaty, the advantages and guarantees that the protection had achieved, and this was confirmed. The terms of the treaty were a closed protection with a thin layer of future independence.

DOI: https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol20.Iss3.567

سياسة الاحتواء البريطانية في مصر ١٩١٤-١٩٣٦

م.م. محمد عبد الستار عبد الكريم مهدي
جامعة ديالى - كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

الملخص:
شكلت مصر أهمية إستراتيجية مؤثرة في سياق المخططات البريطانية الرامية إلى تقرير وجودها في قناة السويس ، ولذلك تأكدت سياسة الاحتواء البريطانية في ضوء تطبيق الحماية البريطانية على مصر عام ١٩١٤، إلا أن تلك الإجراءات فشلت أمام الحركة الاستقلالية في مصر التي انطلقت "ثورة عام ١٩١٩" فأعادت بريطانيا العمل في سياستها لاحتواء فعاليات الثورة فأعلنت إلغاء الحماية البريطانية في مصر عام ١٩٢٢، من نتائج ذلك تغيير الحماية بنظام من نوع آخر يقرر استقلال مصر في الوقت الذي تحصل عليه بريطانيا بواسطة معاهدة عام ١٩٣٦ على الضمانات التي كانت الحماية تحققها، وقد أكد ذلك بنود المعاهدة أنها حماية مغلقة بطبقة رقيقة من الاستقلال في المستقبل.

المقدمة Introduction:
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله أما بعد.....
تقوم هذه الدراسة والمعنونة بسياسة الاحتواء البريطانية في مصر على فرضية مفادها أن السياسية البريطانية في مصر تأسست على مبدأ التدخل والسيطرة الذي مارسته الحكومة البريطانية بشكل متدرج منذ ضعف الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر؛ لذلك سارعت إلى زيادة نفوذها في المنطقة ، وخصوصاً المنطقة العربية كونها من المناطق المهمة والمؤثرة التي سعت إلى زيادة نفوذها فيها بسبب امتلاكها لثروات كبيرة ، وكذلك مشروع توطين اليهود ، فضلا عن كون هذه المنطقة تمثل سوقاً كبيراً لتصريف الإنتاج البريطاني؛ مما جعلها محور اهتمام الساسة البريطانيون، ففي نهاية القرن التاسع عشر زاد التنافس البريطاني الألماني على المنطقة العربية، الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية زيادة نشاطها فيها لاسيما في مصر لضمان مصالحها ومنع الألمان من الاقتراب من هذهِ المنطقة.

ومن حيث أهمية الموضوع

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل سياسة بريطانيا في مصر (سياسة الاحتواء) وأسباب تطبيقها ، وردود فعل الحكومة المصرية إزاء تلك السياسة ، وتبرز أهمية الدراسة من خلال قلة الدراسات الأكاديمية والأبحاث التي تناولت موضوع الدراسة (١٩١٤-١٩٣٦م)، ثم اعتبرها إضافة أصيلة في التاريخ الحديث والمعاصر.

منهجية البحث:

وقد تم استخدام المنهجين التاريخي والتحليلي منهجين أساسيين في البحث، وقد تمثلت

مشكلة البحث بالآتي:

تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل عن ماهية سياسة الاحتواء ومدى تحقيق الحكومة البريطانية لأهدافها من خلالها، ومدى فاعلية سياسة المرونة والانفتاح من قبل الحكومة المصرية في مواجهة سياسة الاحتواء البريطانية تلك، والتقليل من أضرارها على البلد.

أهداف البحث:

التركيز على سياسة الاحتواء البريطانية في مصر خلال العقدين الثاني والثالث من القرن السابق وما ترتب عليها من آثار على أداء الحكومة المصرية في تقليص حجم الأضرار الناتجة عن تطبيق هذه السياسة ويعقبها تقييم لهذهِ السياسة.

المحور الأول

سياسة الاحتواء البريطانية في مصر ١٩١٤-١٩٢١

اولاً: دور الحكومة البريطاني في فصل مصر عن الدولة العثمانية

شكلت مصر أهمية إستراتيجية مؤثرة في سياق المخططات البريطانية الرامية إلى تقرير وجودها في قناة السويس ، ولذلك عندما أعلنت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وضعت بريطانيا تصوراتها لمستقبل مصر وبدأت الخطوة الأولى في سياسة الاحتواء containment policy فأدخلت مصر تحت الحماية البريطانية في ١٨ كانون الأول ١٩١٤ كونه نظاما يتفق مع سياسة الاحتلال، ويتصف بالمرونة وتتفاوت معانيه عند الطرفين، ويمثل إجراء وسطا ضم مصر لبريطانيا أو ترك الأمور على ما هي عليه، لاحتواء أي توجه ضدها من جهة وانفصالها عن الدولة العثمانية صاحبة السيادة الاسمية نهائياً من جهة أخرى(الصافي،٢٠١١، ١٨٦)(عبد الكريم،٤٥٧،٢٠٢٢).

أصبحت مصر خاضعة للإدارة البريطانية في شؤونها الداخلية والخارجية ، من ثم اتخذت من الخطوات الإجرائية هدفا لامتصاص غضب الشعب المصري، وتلك كانت من خطوات سياسة

لاحتواء التي تمثل رغبة الحكومة البريطانية، إلغاء وزارة الخارجية المصرية وتحويل ملحقاتها لدار المعتمد البريطاني الذي أصبح فيما بعد (المندوب السامي)، (الهلال،١٩٧٧، ٤١)، فشرعت بحملة اعتقالات لزعماء الحركة الوطنية في مصر، معتقدين بذلك أنهم قضوا تماما على المقاومة وأنها لن تعود، فأصبح الجيش البريطاني صاحب السلطة الفعلية في البلاد، كما قبلت الدول الغربية إعلان الحماية البريطانية على مصر، وهكذا تحققت لبريطانيا بانتهاء السيادة العثمانية على مصر الخطوة الأولى من خطوات تغيير الوضع بعد أن اتخذت جميع الإجراءات لحماية مصالحها لتنتقل إلى الخطوة الثانية وهي عزل الخديوي عباس حلمي الثاني؛ لأنه وقف إلى جانب الدولة العثمانية وتنصيب حسين كامل، سلطاناً على مصر بدلا عنه(الزركلي،١٩٩٩، ٢٥٢)(غربال،١٩٧٧، ٤٠)*.

عينت بريطانيا مندوبها السامي في مصر ارثر هنري مكماهون Arthur Henre Macmahon (**186,1964, Interational**)**، إذ وصل في ٩ كانون الثاني ١٩١٥ لتولي مهامه، فأصبح صاحب الرأي في شؤون البلاد ومصالحها ثم أطلق يد المستشارين البريطانيين حتى أصبحوا هم الحكام الحقيقيين في البلاد ، ثم عزز ذلك فأعلن الأحكام العرفية وفرضت الرقابة على نشر الصحف، فاختفت الصحف الوطنية الواحدة تلو الأخرى، وقام بحملة اعتقالات ونفي بمجرد الشبهة والوشاية من دون إجراء تحقيق أو محاكمة، فضلا عن إلغاء مجلس شورى القوانين ، و"الجمعية العمومية لعام ١٩١٣" وحلت محلها الجمعية التشريعية(الجمل،١٩٩٨، ١)، وترتب على ذلك إلغاء وزارة الخارجية المصرية وتحويل ملحقاتها إلى دار المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، وأعلنت حقها في الدفاع عن مصر؛ وبتلك الطريقة أصبح الجيش البريطاني صاحب السلطة الفعلية في مصر(الهلال،المصدر السابق،١٤).

على إثر ذلك، حصل جفاء ما بين السلطان حسين كامل، والمندوب السامي، وأدلى السلطان بتصريحات لمراسلي الصحف الأجنبية أعرب من خلالها عن رغبته في اعتزال الحكم نتيجة لتدخل المندوب السامي البريطاني في تحجيم دور السلطان حسين في إدارة الحكم ، فقامت الحكومة البريطانية بنقل كل من مكماهون ومكسويل، واختيار السير ريجنالد ونجت Sir Regineld wingate (**666-667,1966, Britannica**)***،في أواخر كانون الثاني عام ١٩١٦ فكان على دراية بشؤون مصر وأحولها ، فضلا عن صداقته الشخصية التي تربطه مع السلطان حسين كمال(كيلاني،١٩٦٣، ٩٤-٩٥)(الموسوي،٢٠١٦، ١٣) فعمل ونجت على تثبيت الحماية البريطانية وربط مصر ببريطانيا ، من خلال إصدار الحكومة المصرية بأمر منه في ٢٤ آذار ١٩١٧ بتأليف" لجنة الامتيازات الأجنبية" (غربال،١٩٥٢، ٤٦-٤٧). ****

توفي السلطان حسين كامل في ٩ تشرين الاول عام ١٩١٧(مصطفى،١٩٧٦، ٩٩)x*، فانتقل عرش السلطنة الى أخيه أحمد فؤاد (الكيالي–الزهيري،١٩٧٤، ٤١٢–٤١٣)x**، بناء على رغبة بريطانيا ،إذ لم يكن معارضاً للحماية البريطانية ولا مؤيداً للحركة الوطنية قبل تسلمه الحكم (ابوالنور،١٩٨٥، ٢٦)(درويش،١٩٢٤، ١٦٦–١٩٦).

وفي مراجعة تحليلية لأبعاد سياسة الاحتواء البريطانية في مصر حتى عام ١٩١٧ نجد أنها استعملت وسائل وأساليب متعددة منها تبديل المستشارين والمندوبين العاملين في مصر مثلما حصل في تبديل السير مكماهون بالسير ونجت.

ثانيا: بريطانيا واحتواء الوفد المصري في مؤتمر الصلح.

بعد توقف نيران الحرب العالمية الأولى وإعلان الهدنة في ١١ تشرين الثاني عام ١٩١٨، قررت الدول المنتصرة في الحرب أن يعقد مؤتمر السلام في باريس(الان بالمر،١٩٩٦، ٩٦–٩٧)x***،في كانون الثاني ١٩١٩ من أجل عقد المعاهدات وتقرير مصائر الشعوب، لذلك أخذ قادة وأبناء الوطن العربي بالتطلع إلى الحلفاء بتنفيذ وعودهم بإعطاء العرب استقلالهم على أثر المساعدة التي قدموها لهم في أثناء الحرب(جبر،١٩٨٥، ٤٥)، معتمدين على إعلان رئيس الولايات المتحدة ودرو ولسن Wilson مبادئه الأربعة عشر وما مثلته تلك المبادئ من شعارات براقة أساساً لحل مشكلات العالم لاسيما النقطة الخامسة التي منها حق تقرير المصير(صكر،١٩٥٢، ٢٦)، الشعب المصري بشكل خاص، لذلك توجب على المصريين تشكيل وفد يشارك في ذلك المؤتمر، أخذ قادة الحركة الوطنية بتلخيص أهدافهم بكلمتين ،الاستقلال والجلاء،.****x (, **Wingate, 1955,288**)

ظهرت المطالبة بشكل واضح من خلال تشكيل الوفد المصري للذهاب إلى مؤتمر باريس للسلام لنيل الحرية والاستقلال معتمدين على التصريح البريطانية – الفرنسية، فضلا عن الاستفادة من نقاط ويلسن الأربع عشرة لنيل الاستقلال سابقة الذكر، فتألف وفد في شهر أيلول ١٩١٨ من ثلاثة أشخاص بزعامة سعد زغلول(غربال،المصدر السابق،٩٨١)(البشري،١٩٦٩، ٣٨و٥٧)xx*، واستطاعة الأخير وزملائه مقابلة المندوب السامي البريطاني في القاهرة السير ريجنالد ونجت في ٣ تشرين الثاني ١٩١٨ وطالبوه بإلغاء الحماية والسماح لهم بالسفر للمشاركة في مؤتمر الصلح في باريس وعرض القضية المصرية عليه، وبالوقت نفسه جرت مقابلة بين المندوب السامي ورئيس الحكومة المصري حسين رشيد وعدلي يكن وزير المعارف للسماح لهما بالسفر للمشاركة في مؤتمر الصلح لعرض القضية هناك(البغدادي،١٩٧٢، ٧٢–٧٣).

رفضت الحكومة البريطانية إعطاء ترخيص للوفد، كما رفضت طلب سعد زغلول وزملائه(الرافعي،١٩٨٧، ١٨)، الذين أسمتهم (بالمتطرفين) إذ جاء في رسالة وزير الخارجية البريطاني ارثر جيمس بلفور Arthur Games Balfour التي بعث بها الى القاهرة أواخر تشرين الثاني عام ١٩١٩ جاء فيها "أن استقبال من وصفتهم بالمتطرفين الذين تقدموا بمطالب مبالغ فيها خلفت انطباعاً سيئاً في لندن، وأتمنى ان لايكون هؤلاء، تلقوا تشجيعاً من السلطان أو وزرائه" كما أضاف ايضا" ان الوقت غير مناسب لزيارة الوزيرين، لانه سيغيب للمشارك في مؤتمر السلام" الامر الذي دفع سعد زغلول وزملاءه إلى القيام بحملة أخذت تتسع يوماً بعد يومٍ لإثارة الرأي العام لحمل بريطانيا من جهة ومن جهة أخرى قام بجمع التوكيلات لعطاء الوفد الصفة الشرعية بالتحدث باسم الشعب، فانتشرت حركة التوكيلات انتشاراً كبيرا من المدن إلى الريف، ولاقت إقبالاً كبيراً من المدن إلى الريف، كما وأرسل زغلول احتجاجاً إلى رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج Lloyd George(البغدادي، المصدر السابق، ١٧٤)،يؤكد فيه أن نظام الحماية غير مشروع ويطالبه بالاستقلال التام، وتحول الوفد نتيجة التنظيمات التي تفرعت عنه وخضعت إليه إلى حزب كبير أخذ يقود مصر في طريق التحرر من الاحتلال البريطاني(الدفار،٢٠٠٦، ١٨).

شعرت الحكومة البريطانية أن سعد زغلول وزملاءه يحرضون الرأي العام المصري ضد البريطانيين في البلاد فثارت ثائرة البريطانيين في لندن، لذلك شرعت بحملة اعتقالات متواصلة لرجالات الحركة الوطنية وهي جزء من سياسة الاحتواء بهدف كسر شوكت الوفد، فاعتقلوا سعد زغلول ورفاقه في ٨ اذار ١٩١٩ وتم نفيه إلى جزيرة مالطة(السامي و امين،١٩٩٢، ٥٢).**xx

ويتضح لنا مما تقدم أن سياسة الاحتواء البريطانية تجاه الوفد قد قامت على أساسين: الأول عدم تمكين الوفد من السفر إلى الخارج، وحصر نشاطه واتصالاته بمصر والمندوب السامي؛ لأن السماح له بالسفر يعني اعتراف بريطانيا به ممثلا للشعب، والثاني وجوب التشبث بالحماية وإرادة بريطانيا بذلك، أي بمعنى أدق تنفذ ما يعرف بسياسة استثمار النصر ، مما دفع الوفد أن يوجه خطابات احتجاج على سياسة بريطانيا لمنعه من السفر، فأرسل رسائل في ٦ كانون الاول عام ١٩١٨ إلى الرئيس ويلسن وإلى معتمدي الدول الأجنبية يعترض فيها على الحماية ومنع الوفد من السفر الى أوروبا للمشاركة في مؤتمر السلام(مصطفى،دت،١١٢)، فرأت الحكومة البريطانية في هذه البرقية استمرار الوفد على موقفه، فأوعزت إلى السلطة العسكرية فقامت في ٨ آذار ١٩١٩ باعتقال سعد زغلول وإسماعيل صدقي وحمد الباسل ومحمد محمود ثم نفيهم الى مالطة ، إلا أن هذه الإجراءات كان الشرارة التي فجرت ثورة عارمة في مصر عام ١٩١٩ ، التي استمرت أشهرا

عديدة اشترك فيها الفلاحون والعمال والمثقفون والطلبة تكبدت خلالها بريطانيا خسائر مادية جسيمة(الزهيري،١٩٣٨، ٣٦-٣٧).

ثالثاً:الدور البريطاني في احتواء ثورة ١٩١٩

ونتيجة لاندلاع الثورة وتفاقمها وخطورتها على مصالح بريطانيا في مصر، شرعت الأخيرة إلى تطبيق سياسة الاحتواء العسكريContainmenr Military وهي جزء من سياسات الاحتواء، إذ استطاع الجيش البريطاني إخماد الثورة بعد لجوئه إلى أساليب القمع والإرهاب أحيانا، وأحياناً اتبعت سياستهم المعروفة "فرق تسد"، **Divide and Rule**))وهي جزء فاعل في سياسة الاحتواء، فحاولوا زرع بذور الفتنه بين المسلمين والأقباط لكسر الثورة والوفد ، ونجد أقباط مصر أشد كرها للبريطانيين بل وقفوا صفاً واحداً مع المسلمين ومع سعد زغلول أمثال (جورج خياط وسينوت حنا وواصف غالي) الذين كانوا أعضاء في حزب الوفد، كان من نتائج الثورة قيام بريطانيا بتعديل سياستها المتبعة في مصر، فعينت اللورد اللنبيAllenby (, ,**153-154,1974, Britnnica**) ، مندوبا سامياً بدلاً عن وينجت الذي غادر مصر في كانون الثاني ١٩١٩، وجاء هذا الاختيار لما يتمتع بها اللنبي من خبرة عسكرية، ومعرفته بالشؤون المصرية، فهو من رجال الجيش الذي أوكلت إليه قمع الثورة وإعادة الأمن والنظام في مصر(انيس،١٩٧٧، ١٣).

وصل اللنبي في ٢٥ اذار ١٩١٩ إلى القاهرة، وانتهج سياسة الحوار والدبلوماسية والقوة ، أي المزج بين اللين والشدة كل في موضعه ، إذ ترك للإجراءات العسكرية أن تستمر في ضرب الثورة من ناحية، ومن ناحية أخرى أجرى عدة اجتماعات مع أعضاء الوفد والحكومة المستقيلة وأعيان البلاد وبحث معهم أسباب الاضطرابات(غربال، المصدر السابق،٥٨-٥٩)، وإبلاغ حكومته بأنه سوف يسمح لمن يشاء من المصريين بالسفر بهدف احتواء الثورة والتخفيف من حدتها، وقد فعل أللنبي ذلك بعد أن تأكدت الحكومة البريطانية من اعتراف الدول في مؤتمر السلام بالحماية البريطانية على مصر(الرفاعي ،مصدر سابق،١٥٩) فأصدر تصريحاً في ٣١ اذار ١٩١٩ جاء فيه" قد حان الوقت ليقدم المسؤولون المصريون تقريراً يبينون فيه الخطوات التي يرونها ضرورية لاستعادة الهدوء والطمأنينة"(شاه،١٩٣٩، ١٠٦).

ألقت الطائرات البريطانية في ٧ نيسان ١٩١٩، بلاغ المندوب السامي الذي تضمن "إباحة السفر للوفد والافراج عن سعد زغلول وصحبه"(الازهري واخرون،١٩٣٧، ١٧٣) في الوقت الذي افرج عن سعد زغلول بعد ٢٨ يوما من اعتقاله، كانت أحداث الثورة تتسارع في مصر، لذلك غادر الوفد يوم ١١ نيسان ١٩١٩ القاهرة الى مالطة لينضم إليهم سعد زغلول، ومن ثم التوجه نحو باريس وقد وصل الوفد برئاسة سعد زغلول في ١٩ نيسان من العام نفسه الى باريس وآمالهم معقودة على نقاط

ويلسن ومقابلته شخصياً ليستمع إلى مطالبيهم لكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، فقد أصيب الوفد بخيبة أمل كبيرة عندما اعترف الرئيس الأمريكي ويلسن بالحماية البريطانية على مصر في ٢١ نيسان ١٩١٩، وتحطمت آمال الوفد في الاستقلال الأمر الذي أدى إلى ازدياد السخط الشعبي، وشعور الوفد بخيبة أمل كبيرة، وأدركوا حينها أن الاستقلال لا يأتي إلا عن طريق النضال من أجله، لأن بريطانيا قد حسمت موضوع الحماية البريطانية على مصر في مؤتمر السلام، ولذلك قرروا العودة إلى مصر(فؤاد الأول، المصدر السابق،١١٣).

ونلاحظ من تحليل هذا النص، أن سياسة الاحتواء البريطانية في مصر اتضحت بأجلى صورها في التعامل مع المصريين، وكان ذلك خطها العام في البلاد، ففي أحداث ثورة عام ١٩١٩ ، نجد أنها استعملت أساليب متعددة من أجل اختراق منظومة الثورة منها، فقد عملت أحيانا على استمالة بعض الزعامات القبلية ومحاولة إغرائهم بالمال ومستخدمة في بعض الأحيان أساليب القمع والإرهاب، فضلا عن تعيين اللورد اللنبي مندوباً سامياً للمدة (١٩١٩-١٩٢٥) بدلا من السير ريجنالدونجت وإعطائه صلاحيات واسعة لإعادة النظر في البلاد. والحقيقة أن الحكومة البريطانية كانت تستهدف من كل ذلك كسب الوقت لاحتواء الحركة الوطنية المناهضة لوجودها في مصر، لأن هذه المشاريع وضعت وفقاً لرغبات إدارتها لا برغبة الشعب المصري(حمود،١٩٩٩، ٤٣).

تأكدت سياسة الاحتواء البريطانية في ضوء تطبيق الحماية البريطانية على مصر التي فرضت في أعقاب مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ وأصبحت مصر تحت الحماية البريطانية ، وكمحاولة منها في كسب ود المصريين على أثر المواجهة المباشرة معهم في ثورة عام ١٩١٩، وبإجراء مضمونه احتواء الموقف بعد أن تجددت الاضطرابات وعمت أرجاء البلاد، الأمر الذي دفع بريطانيا إلى إيفاد لجنة إلى مصر برئاسة اللورد الفرد ملنر (**1974,423**- Alfred Milner xx(**Britannica** , **422,*****،وزير المستعمرات الحربية من أجل التحقيق في أسباب الاضطرابات التي حلت في مصر خلال هذه المدة ، غير أن هذه اللجنة اتخذت الحماية أساساً لبحثها وانتهت اللجنة في آب ١٩٢٠ إلى تقديم مذكرة تقترح فيها تسوية مشكلة مصر بمعاهدة تحالف مع بريطانيا تعترف فيها باستقلال مصر دولة ملكية دستورية ، بشرط موافقة مصر على بقاء قوة عسكرية بريطانية على أراضيها ، وتعيين مستشار بريطاني في وزارة العدل وآخر في المالية، وتتعهد الحكومة المصرية بعدم عقد معاهدة سياسية مع دولة أجنبية من دون موافقة الحكومة البريطانية[0]. قد يظهر أن مؤثرات الجانب البريطاني واضحة في صياغة تقرير اللجنة وهو في صيغتهِ وتلك صورة من صور الاحتواء السياسي(حسين،٢٠٠٧، ١٣).

أعادت بريطانيا أساليب الاحتواء تجاه الشعب المصري بعد فشل المفاوضات التي جرت في لندن من أجل عقد معاهدة بين البلدين وقد غادر الوفد المصري في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢١ (النحاس،١٤٨،١٩٥١-١٥١)،الذي وجد أن المعاهدة هي نفس الصيغ والنصوص التي نصت عليها لجنة ملنر سابقة الذكر، بل على العكس فقد أضاف الجانب البريطاني شرط أن تكون شؤون الخارجية تحت مراقبة المندوب السامي، (غربال، المصدر السابق، ٥١)()، فضلا عن ذلك منح المشروع البريطاني المستشارين المالي والقضائي البريطانيين صلاحيات واسعة أكثر مما منحهما إياها مشروع ملنر من ناحية المراقبة لشؤون مصر المالية والداخلية والقضائية(النحاس،المصدر السابق،٢٣)(طوفان-الجنابي،٢٠٢٢، ٦)،؟ فأين ذلك من الاستقلال السياسي ؟ بل هو شكل من أشكال الاحتواء.

المحور الثاني

تطبيقات سياسة الاحتواء البريطانية في مصر

اولاً: تصريح ٢٨ شباط ١٩٢٢

اتخذت الحكومة البريطانية موقفا جديدا لتغيير سياستها في البلاد، فقد أصدرت تصريحا في ٢٨ شباط (١٩٢٢) ، أعلنت فيه إلغاء الحماية(الملك ،١٩٤٦، ٤٧)، البريطانية على مصر وقررت اعتبار مصر دولة مستقلة ذات سيادة مع احتفاظها بأربع نقاط إلى حين الوصول إلى اتفاق بشأنها، وهي الدفاع عن مصر من كل اعتداء او تدخل أجنبي وتأمين طرق المواصلات للإمبراطورية في مصر، وحماية المصالح الأجنبية والأقليات، وإيجاد حل لمسألة السودان، إن التصريح الذي أصدرته بريطانيا وما فيه من تحفظات من خلالها احتفظت بريطانيا بسيطرتها على أهم مقومات هذا الاستقلال(رمضان،١٩٨٨، ٣٦١)،(الرافعي،المصدر السابق،٤٥)، ويجعل من استقلال مصر استقلالاً صورياً؛ لأن مشكلة الجلاء لم تحل، فالجلاء هو أساس الاستقلال ، وعلى الرغم من مظاهر هذا الاستقلال، فإنه لم يكن التصريح إلا شكلاً بغير مضمون(رمضان،المصدر السابق،٥٣).

كان هدف بريطانيا الأول من وراء إعطاء هذا التصريح اهتمام المصريين بالقضايا الداخلية والمشكلات الدستورية والنظم الحزبية حتى تتمكن من مواصلة سيطرتها على الرغم من أن بعض السياسيين المصريين قبلوا السياسة الجديدة، على كره منهم باعتبارها دفعة إلى الأمام نحو تحقيق الاستقلال التام،وقد قطعت البلاد مرحلة من مراحل جهادها الوطني(يحيى ونعيم،١٩٥٢، ١٨٠)(انيس،١٩٦٣، ٤٤-٤٥)،(مصطفى،دت،٢٨)، أما الهدف الثاني لبريطانيا هو حق الدفاع

عن مصر ضد كل تدخل أجنبي، فكان يعني بقاء الجيش المصري ضعيفاً لا يستطيع الدفاع عن بلده في الوقت الذي يعد فيه الجيش مظهراً أساسيا لقوة البلاد وسيادتها الحقيقة(البلاغ،١٩٢٧).

ويظهر ذلك بأنها خطوة أخرى مضافة في تطبيق سياسة الاحتواء البريطانية، إذ إنها تعمل على احتواء الحركة الوطنية ومن ثم تقليل نسبة المصروفات في مصر، فضلا عن ذلك قامت الحكومة البريطانية بتغيير نظام الحكم في مصر من السلطنة الذي يمثل رمزا من رموز الخلافة ووحدة المسلمين إلى النظام الملكي بهدف القضاء على كل ما تبقى من آثار الدولة العثمانية وكل ما يجمع المسلمين تحت قيادة واحدة ، فضلا عن أن النظام الملكي فيه محاكاة مع الحكم البريطاني(الازهري واخرون،المصدر السابق،١٨٣).

تأكدت سياسة الاحتواء البريطانية في ضوء تولي حكومة العمال في بريطانيا التي تظاهرت بالعزوف عن السياسة الاستعمارية للحكومات البريطانية السابقة والهجوم عليها(الدفار، المصدر السابق،١٠٦)، غير أن السياسة الاستعمارية الخارجية لا تتغير بتغير الحكومات، وإنما يتغير فقط الأسلوب ، وقد تفاءلت كتلة الوفد بهذا ، وحصلت على أغلبيه ساحقة من مقاعد مجلس النواب في انتخابات عام ١٩٢٤، واضطر الملك فؤاد أن يعهد إليها بتأليف الوزارة في ٢٨ كانون الثاني عام ١٩٢٤ (الاهرام،١٩٢٤)(رزق،١٩٥٢، ٥١)، وتمسك زعيم كتلة الوفد سعد زغلول بالمفاوضات التي عرفت باسم سعد – مكدونالد في ٢٥ أيلول، وانتهت في ٣ تشرين الاول ١٩٢٤ بالفشل(رزق،١٩٧٤، ٢٩)، بسبب تمسك الطرفين بموقفه، لاسيما ما يتعلق بأمور، وإعادة السودان لمصر، وهو أحد التحفظات الأربعة التي جاءت بموجب تصريح ٢٨ شباط ١٩٢٢ (البراوي،١٩٥٢، ١٣٠).

ولم يثن سقوط العمال في الانتخابات العامة البريطانية في أواخر تشرين الأول عام ١٩٢٤ وتولي المحافظين الحكم في بريطانيا، عن إعداد مذكرة قدمها أوستن جامبرلن Austen Chamberlain xx(**Britannica, 1974, 717,**)**** وزير الخارجية البريطاني الى سكرتير عصبة الأمم في ١٩ تشرين الثاني عام ١٩٢٤ أعرب فيها عن تحفظ بلاده على برتوكول جنيف الخاص بتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية والقصد من المذكرة منع العصبة من التدخل في أزمة الحكومة المصرية، وأن الحكومة البريطانية تعد أي تدخل في ذلك عملاً غير ودي؛ لأنها رأت أن توقيع مصر البروتوكول أتاح للدول غير الأعضاء في العصبة التوقيع عليه؛ مما سيوفر لمصر سلاحاً فعالاً تستخدمه ضد تهديدات بريطانيا لوجود واستقلال مصر(لاشين،المصدر السابق،٤٢٣)(غرابيه،المصدر السابق،٥٣) ، ومن هذا السرد الموجز يتبين لنا أن الحكومة

البريطانية تخشى تطبيقات الاستقلال ،وتبقى في حدود الاحتواء السياسي(عبد الكريم،٢٠٢١، ١٤٩).

استمرت الاضطرابات التي أثارها سعد للحصول على مبتغاه عن وقوع سلسلة من الاغتيالات في صفوف أفراد الجيش البريطاني وضباطهم بلغت ذروتها عندما اغتيل السردار لي ستاك) (Lee Stack قائد الجيش البريطاني وحاكم السودان في ١٩ تشرين الثاني عام ١٩٢٤(لاشين،المصدر السابق،١٣١-١٣٢)(حميد،١٩٧٧، ١٠٦)، لذلك وجهت بريطانيا ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٢ مذكرة إلى سعد زغلول طالبته بتوجيه اعتذار ودفع غرامة مالية قدرها نصف مليون جنيه وسحب الجيش المصري من السودان، وإبقاء وظائف المستشارين المالية والقانونية في وزارة الداخلية، فضلا عن الإنذار الثاني الذي كان مصحوبا بمظاهرة عسكرية من قبل المندوب السامي، ويبدو أن هذه المطالب كانت معدة قبل وقوع الحادثة، وأكد اللنبي ذلك بقوله: " أن كل ما حدث كان متوقعا وقد كان البلاغ النهائي في درج مكتبي قبل أن يقتل السردار بوقت طويل ولكني غيرت فقط صيغته التي جعلتها أكثر شدة "(الرافعي،المصدر السابق،١٩٤)(محمد،دت،٥)، لذلك نجد أن الإنذارات وتوجيه مطالب قاسية لم يكن لها أي ارتباط مع الحادث، الأمر الذي اضطر سعد إلى تقديم استقالته في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٤، ويظهر من ذلك أنها خطوة أخرى مضافة في تطبيقات سياسة الاحتواء البريطانية، إذ وفر هذا الحادث للمندوب السامي البريطاني ذريعة لإسقاط الوزارة الوفدية المطالبة بالاستقلال التام وإضعاف الكبرياء المصري الوطني(لاشين،المصدر السابق،٣٢٧)، وإفهام المصريين بأن عليهم أن يدركوا أن استقلال مصر مرهون بمسلك حكومتهم وقادتهم هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان هدف الحكومة البريطانية الاستئثار بجميع السلطات في السودان والسعي لإحراج الحكومة المصرية لإجلائها عن الحكم وتشديد القبضة البريطانية على مصر؛ لذلك نجد أن حادثة اغتيال السردار بداية احتواء المد الثوري المصري الذي انطلق في شهر آذار ١٩١٩ ، وأنها كانت أول ضربة حقيقية استطاع البريطانيون توجيهها إلى القوى الوطنية وخاصة الوفد، ولعل ذلك كان السبب في ظهور فكرة المؤامرة وراء الحادث (حسين، دت،١١١).

اتسم وضع البلاد للمدة (١٩٢٨-١٩٣٠) بعد وفاة سعد زغلول عام ١٩٢٧ بعدم الاستقرار، وتعطيل الحياة النيابية، وفرض الرقابة على الصحف مع فرض الأحكام العرفية، وظهرت خلال مدة الثلاثينيات من القرن الماضي تنظيمات أخذت تتهيأ لممارسة دورها في الحركة الوطنية، وجاء تصريح وزير الخارجية البريطاني السير صموئيل هورxxx(**Britannica , ,1974,958)***، في ٩ تشرين الثاني عام ١٩٣٥ أن الوزارة القائمة غير مستعدة لإلغاء دستور عام ١٩٣٠ وإرجاع

دستور عام ١٩٢٣ ، الامر الذي يوضح مدى تدخل بريطانيا في شؤون مصر الداخلية(غربال،المصدر السابق،٢٦٧).

تألفت في كانون الأول عام ١٩٣٥ الجبهة الوطنية في مصر، مطالبين من خلالها الملك بإعادة دستور عام ١٩٢٣ ، فما أن علم المندوب السامي بذلك حتى عمل على احتواء الموقف،فأكد لرئيس الحكومة المصرية إن الحكومة البريطانية لا تملي على مصر شكل الدستور الذي تريده()،ولم يكن أمام الملك فؤاد سوى الخضوع لمطالب الجبهة فأعاد العمل به في ١٢ كانون الأول عام ١٩٣٥، كما وطالبت الجبهة الوطنية من بريطانيا فتح باب المفاوضات لعقد معاهدة بين الجانبين على غرار المعاهدة العراقية – البريطانية(هلال،١٩٧٧، ١٣١).

ثانياً:المعاهدة البريطانية – المصرية عام ١٩٣٦

وضعت الإدارة البريطانية خطط جديدة بعد تطورات والحوادث الدولية الأخيرة ولاسيما مسألة تهديد إيطاليا للحبشة (اثيوبيا) ورأت بأن الوقت أنسب الأوقات لعقد محالفة مع مصر تحقق استقلالا صوريا لمصر، وتصون المصالح البريطانية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال(غربال،المصدر السابق،٢٧٤)، الأخير، قدمت الجبهة الوطنية في ١٢ كانون الأول عام ١٩٣٥ طلباً إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة مايلز لامبسون Miles Lamposon طالبت فيه الحكومة البريطانية فتح باب المفاوضات من أجل عقد معاهدة مع الحكومة المصرية ، على أساس مفاوضات النحاس – هندرسون عام ١٩٣٠ ، وبناءً على ذلك رفع لامبسون طلب الجبهة الأمر الذي دعا بريطانيا للتحرك السريع لحماية مصالحها في مصر عن طريق خطاب رئيس الوزراء البريطاني انتوني ايدن Anthony Eden حكومته لإجراء مفاوضات بين الجانبين تلبية لطلب الجبهة الوطنية(فيصل،٢٠٠٠، ١٢).

وضعت الإدارة البريطانية شروطا أمام الحكومة المصرية قبل البدء بالمفاوضات من أجل عقد معاهدة بين البلدين، منها: مناقشة المسائل العسكرية أولاً، ومن ثم الانتقال إلى مناقشة قضية السودان في حال حصوله على نتائج ايجابية في مناقشة القضية الأولى ثانياً ، وبعد ذلك الإعداد لعقد معاهدة بين الطرفين,(**heald– wheeter , 476,1937**) والمطلب الأخير هو غاية ما تسعى إليه ، إذ إن المعاهدة ستنظم علاقاتها مع الحكومة المصرية بأقل كلفه وأقل احتكاك؛ مما يحدث لو كان حكمها مباشر وفي الوقت نفسه أن المعاهدة لبريطانيا وسيلة من وسائل الإشراف والسيطرة المباشرة.

أعطت الحكومة البريطانية لمندوبها السامي في ٢٠ كانون الأول عام ١٩٣٥ لإدارة دفة المفاوضات بين الجانبين البريطاني والمصري وبنفس الشروط التي ذكرناها وفي حالة الإخفاق في

ذلك تنسحب الحكومة البريطانية من المفاوضات وسوف تعيد النظر في سياستها إزاء مصر(غربال، المصدر السابق،٢٠٧-٢٧٣)، نلاحظ أن سياسة الاحتواء البريطانية اتضحت معالمها تجاه مصر، كما دعا الملك فؤاد اعضاء الجبهة الوطنية لمقابلته في ٢٢ كانون الثاني عام ١٩٣٦ وطلب من مصطفى النحاس تشكيل وزارة ائتلافية بصفته أكبر سناً وأقدم أعضاء الجبهة الوطنية، إزاء ذلك رفض النحاس من حزب الوفد طلب الملك، فقد أصر النحاس على تشكيل وزارة وفد بحجة عدم جدوى الوزارات الائتلافية وسرعة سقوطها بسبب الخلاف الذي يدب بين الأحزاب من جهة ومن جهة أخرى اكتشف النحاس بعض زعماء الوفد استقبال محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين زعماء الطلبة في داره وتقديمه لهم مبلغا من المال إلى الوقوف إلى جانب حزبه الأمر الذي دعا النحاس على الإصرار في تشكيل وزارة وفدية(شاه،المصدر السابق،٢٢٠-٢٢١).

استمر الخلاف بين الوفد والقصر نحو أسبوع ثم تم الاتفاق على تشكيل وزارة محايدة برئاسة علي ماهر، وذكر الأخير في برنامجه الوزاري، إن أبرز ما سيقدم عليه هو توقيع معاهدة جديدة مع بريطانيا وتكون على أساس الاستقلال التام، وتوطيد العلاقة بين الحكومة المصرية – وبريطانيا ، وحرص ماهر على إبعاد أي عراقيل تقف في طريق المفاوضات المصرية – البريطانية وهذا ما كانت تسعى وتخطط إليه بريطانيا، لذلك سارعت الحكومة المصرية إلى إسناد المفاوضات للجبهة والوطنية، وجاء الرد البريطاني في ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٣٦ بالموافقة على عقد معاهدة بشرط عدم التقيد بمشروع عام ١٩٣٠ مستغلة بريطانيا التهديد الإيطالي للحدود المصرية على أثر عدوانها على الحبشة(غربال، المصدر السابق،٢٠٣).

تشكل الوفد المصري من مصطفى النحاس رئيسا ، وواصف عبيد ، وعلي الشمسي ، ومكرم عبيد،... ومحمد محمود عن حزب الاحرار الدستوريين، واسماعيل صدقي...، وحافظ عفيفي...، من حزبي الاتحاد والشعب ، أما الحزب الوطني فقد أبى في أي مفاوضات مع بريطانيا إلا بعد الجلاء من مصر(غربال، المصدر السابق،٢٠٣)، إزاء ذلك اشترطت بريطانيا قبل افتتاح المفاوضات عدم إبرام اتفاقية إلا مع جميع الاحزاب المصرية ، وأن تكون جميعها مجتمعة بحجة معارضة أو عرقلة أي حزب إبرام معاهدة محتجاً بأنه لم يشارك في وضعها وإبرامها، وتعد هذه الحجة واهية وعلى حساب رهان الزمن وهو جزء فاعل ومؤثر في تطبيق سياسة الاحتواء، وقد كشف حقيقة مماطلة الوفد البريطاني رئيس الوزراء علي ماهر، إن طلبات الوفد البريطاني كثيرة وتتمثل على الاعتراض على بعض أعضاء الوفد المصري منهم محمود فهمي النقراشي وأحمد ماهر لاتهامهما في قضية اغتيال السير(لي ستاك) وعلى الرغم من براءتهما من هذه القضية، عارضت بريطانيا في بادئ الأمر، ثم ما لبثت بعد مشاورة الحكومة البريطانية في إشراكهما، كما

واعترضت الحكومة البريطانية على مكان المفاوضات، إذ رغبت بريطانيا أن تكون المفاوضات في لندن، وكان الهدف البريطاني من هذه المراوغة الإكثار من طلباتهم لكي يحققوا أكثر ما يستطيعون لتحقيق مصالحهم في أثناء المفاوضات(رمضان،المصدر السابق،٧٩٢).

وأثناء سير المفاوضات توفي الملك فؤاد وتولى ابنه فاروق الذي لم يتجاوز السبع عشرة من عمره بعد أن قطع دراسته في بريطانيا، عادت المفاوضات من جديد واتفق الطرفان على حل المسألة العسكرية بإنهاء الاحتلال العسكري على مصر ونقل القوات العسكرية من المناطق التي تحتلها إلى قناة السويس ومنطقة شبه جزيرة سيناء والجزء الجنوبي والشرقي من مديرية الشرقية، وتصل إلى حدود القاهرة ثم إلى حدود مديرية الجيزة، وهذا التحديد ماثل في الفقرة الثانية من ملحق المادة الثامنة من المعاهدة، وحدد عدد القوات البريطانية الموجودة بعشرة آلاف جندي من القوات البرية وأربعمائة مع الموظفين في أثناء السلم، ومن حق بريطانيا زيادة عدد قواتها في حالة الحرب، ولا تكون لها صفة الاحتلال ولا يُخل وجودها بحقوق السيادة المصرية(غربال، المصدر السابق،٢٨٤)(صفوت،المصدر السابق،١٣٦–١٣٨)، وهذه خطوة مضافة أخرى في تطبيق سياسة الاحتواء، إذ خولت الحكومة البريطانية عدم تحديد القوات البريطانية في أثناء الحرب الأمر الذي يتيح لبريطانيا من إدخال ما تشاء من قواتها إلى مصر في وقت الحرب.

اشترطت بريطانيا على الحكومة المصرية بناء ثكنات ومنشآت وفقا لأحدث النظم منها توفير أسباب الراحة للجنود البريطانيين وتزويدها بالمياه وغرس الأشجار وإنشاء الحدائق والبيوت للضباط والملاعب ، وإقامة معسكر استشفاء في العريش على شاطئ البحر المتوسط ، وتعبيد أربع طرق لتحركات القوات البريطانية لسد حاجات القوة المعسكرة على أن تبقى القوات البريطانية ثماني سنوات من تاريخ تنفيذ بدء المعاهدة، فضلا عن استخدام سماء مصر لسلاح الطيران البريطاني، كما تعهدت مصر من خلال هذه المعاهدة على إنشاء المطارات البرية والمائية في كل مكان تطلب الحكومة البريطانية أنشاء مطار فيه (صفوت،المصدر السابق،١٣٦–١٣٨)،؟ فأين ذلك من الاستقلال السياسي بل هو شكل من أشكال سياسة الاحتواء، إذ إن بريطانيا جعلت الملك فاروق حاكما صورياً تديره ، ومارست بريطانيا سيادتها تدريجياً على الأراضي المصرية حتى تم تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ (الموقع الالكتروني،.**9/2/2024**.)

الاستنتاجات

أولاً: أظهرت الدراسة قوة الشعب المصري في مواجهة سياسة الاحتواء البريطانية وهذه المواجهة مستمرة إلى يومنا هذا مع اختلاف أساليب التطبيق.

ثانياً: استعملت بريطانيا جميع أنواع الاحتواء في مصر وتحت عدة مفاهيم منها الاحتواء السياسي، والاحتواء الاقتصادي ، والاحتواء الاجتماعي، الاحتواء العسكري غير المباشر ، بالإضافة إلى احتواء المقابل الذي كان الأكثر تأثيرا".

ثالثاً: قامت سياسة الاحتواء في مصر على فك التحالفات بين النخب السياسية واحتواء النخب الوطنية وإحداث الانشقاقات ومواجهة ثورة عام ١٩١٩ وقمعها وهي جزء من سياسات الاحتواء.

رابعا: اتبعت بريطانيا سياسة الاحتواء مع جميع ملوك مصر خلال فترة الدراسة (١٩١٤ – ١٩٣٦) على اختلاف تجلياتهم واتسمت بالمماطلة من أجل كسب الوقت لتنفيذ مخططاتها التي اتضحت بأجلى صورها في التعامل مع المصريين بعد فرض معاهدة عام ١٩٣٦.

خامساً: أثبتت الدراسة الآفاق البعيدة للسياسة البريطانية وأنها لم تكن مؤقتة نتيجة الاتفاقات الدولية ما بعد مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ وهذا أكده امتلاك السير البريطاني القرار في مصر لغاية عام ١٩٥٦.

سادسا: أظهرت الدراسة أن سياسة الاحتواء لم تكن معلنة استنبطت من أهم الأحداث التي قامت بها الحكومة البريطانية تجاه الشعب المصري.

المصادر:

الكتب العربية:

١- علي الدين هلال،السياسية والحكم في مصر، العهد البرلماني ١٩٢٣-١٩٥٢، مكتبة نهضة الشرق ،القاهرة،١٩٧٧.

٢- محمد شفيق غربال، تاريخ الفاوضات المصرية،ج١،مكتبة النهضة المصرية،القاهرة،١٩٥٢.

٣- علي الدين هلال،السياسية والحكم في مصر، العهد البرلماني ١٩٢٣-١٩٥٢، مكتبة نهضة الشرق ،القاهرة،١٩٧٧

٤- شوقي الجمل وعبدالله عبد الرزاق ابراهيم، تاريخ مصر المعاصر، دار الثقافة لمنشر والتوزيع ،القاهرة، ١٩٩٨.

٥- ناصر الانصاري، المجمل في تاريخ مصر النظم السياسية والادارية،ط٢، دار الشروق، القاهرة،١٩٧٧ .

٦- محمد سيد كيلاني، السلطان حسين كمال، فترة مظلمة في تاريخ مصر ١٩١٤-١٩١٨، دار القومية العربية لمطباعة، القاهرة ١٩٦٣ .

٧- محمد شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية – البريطانية بحث في العلاقات المصرية البريطانية من الإحتلال إلى عقد معاهدة التحالف ١٨٨٢ – ١٩٣٦ ، جـ ١ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٢.

٨- أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسي من الإحتلال إلى المعاهدة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٩- سامي أبو النور ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٢٢-١٩٣٦ ، الهيأة المصرية العامة ، القاهرة ، ١٩٨٥

١٠- حسن محمد درويش ، الوزارات المصرية في ظل حكم الأسرة العلوية ، جـ١ ، ط١ ، مطبعة الإبتهاج ، القاهرة ، ١٩٢٤.

١١ـ مصطفى النحاس جبر، سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية من ١٩١٤-١٩٣٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٨٥.

١٢ـ عبد الرحمن الرافعي،ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومي من ١٩١٤-١٩٢١، دار المعارف، القاهرة،١٩٨٧.

١٣ـ مؤسسة الاهرام والبحوث، ٥٠ عاما على ثورة،١٩١٩ .

١٤ـمحمود حممي مصطفى، دراسات في تاريخ مصر السياسي،١٨٨٢-١٩٥٢،مكتبة الطليعة،اسيوط، د.ت .

١٥ـ عبد العزيز رفاعي ، ثورة مصر سنة ١٩١٩ دراسة تاريخية تحليلية ١٩١٤ – ١٩٢٣ ، ط١ ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، د.ت .

١٦ـ عبد العزيز الازهري واخرون، فؤاد الاول مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية، القاهرة،١٩٣٧.

١٧ـ ماجدة محمد حمود، دار المندوب السامي في مصر ١٩١٤-١٩٢٤،ج٢،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٩٩.

١٨ـ توفيق حامد المرعثلي، صفحات من تاريخ مصر، ط٢، مطبعة مصر شركة مساهمة، القاهرة،١٩٢٩.

١٩ـ يوسف النحاس، صفحة من تاريخ مصر السياسي مفاوضات عدلي كيرزن، مطبعة مصر شركة مساهمة، القاهرة،١٩٥١.

٢٠ـ عبد الرحمن الرافعي، في اعقاب الثورة المصرية، ج١،ط١، القاهرة، ١٩٤٧.

٢١ـ سامي ابو النور، دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٢٢ – ١٩٣٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥ .

٢٢ـ عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر،ج١،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،ط٣، ١٩٨٨ .

٢٣ـ عبد الرحمن الرافعي، ثورة ٩١٩ ، ج١ ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٤٦ .

٢٤ـ أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسي من الاحتلال الى المعاهدة، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧.

٢٥ـجلال يحيى وخالد نعيم،مصر الحديثة ١٩١٩ – ١٩٥٢ ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية،١٩٨٨.

٢٦ـ محمد أنيس،دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، ج١، دار الجبل للطباعة،مصر،١٩٦٣.

٢٧ـ عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية ، تقديم أحمد عبد الرحمن مصطفى، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت.

٢٨ـ عبد العزيز الازهري واخرون، فؤاد الاول،مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية ١٩٣٧.

٢٩ـ يونان لبيب رزق ، الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ،١٩٧٧.

٣٠ـ يونان لبيب رزق ، السودان في المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٣٠ – ١٩٣٦ ، معهد

٣٠ـ رشيد البراوي، حقيقة الانقلاب الاخير في مصر، مكتبة النهضة المصرية،القاهرة،١٩٥٢.

٣١ـ محمد شفيق غربال تاريخ المفاوضات المصرية،ج١، مكتبة النهضة المصرية،١٩٥٢.

٣٢ ـ عبد الخالق لاشين،سعد زغلول ودوره السياسي في مصر،تقديم احمد عبد الرحيم مصطفى،دار العودة ، بيروت،د.ت.

٣٣ـ محمد عبد الرحمن حسين، نضال شعب مصر ١٧٩٨–١٠٥٦، منشأة المعارف الإسكندرية .د.ت.

٣٤ـ علي الدين هلال، السياسة والحكم في مصر(العهد البرلماني ١٩٢٣–١٩٥٢) القاهرة،١٩٧٧.

الرسائل الجامعية:

١– علي محمد الصافي، السياسة البريطانية اتجاه ولاية مصر العثمانية ١٨٥٤–١٩١٤،رسالة ماجستير،جامعة النيلين،كلية الدراسات العليا قسم التاريخ،٢٠١١ .

٢– فؤاد ودوره السياسي في مصر ١٩١٧–١٩٢١، رسالة ماجستير كلية

٣– ظاهر محمد صكر، السياسة الامريكية تجاه مصر ١٩٤٥–١٩٥٢، أطروحة للدكتوراه منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد،١٩٩٥.

٤– اميمة صابر البغدادي، الحركة الوطنية المصرية ١٩١٩–١٩٢٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين الشمس، القاهرة،١٩٧٢.

٥– عادل حسين دفار، الحركة الوطنية في مصر ١٩٢٢–١٩٣٦م، رسالة ماجستير كلية الاداب ،جامعة بغداد،٢٠٠٦.

٦– ضمياء عبد الرزاق خضير، لويد جورج ودوره في السياسة البريطانية، رسالة ماجستير كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٩.

٧– شذى كريم حمد حسين، التطورات الداخلية في مصر،١٩٣٩–١٩٤٥، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات،جامعة بغداد،٢٠٠٧.

٨– جمال فيصل،الحياة النيابية في مصر ١٩٣٦–١٩٤٥، رسالة ماجستير، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

٩– محمد عبدالستار عبدالكريم،سياسة الاحتواء الفرنسية البريطانية في بلاد الشام بين الحربين ١٩١٨–١٩٣٩، رسالة ماجستير ،كلية التربية،الجامعة العراقية،٢٠٢١.

المصادر الأجنبية:

1_Mahmud Zayid, Egypt struggle for Independence,Beriut,1965.

2_ Encyclopedia Interational , USA , 1964

3_ The New Encyclopedia Britannica , Vol 23 , USA , 1966 .

4_ Zayid , Op. Cit , P78 ;Ranald Wingate , Wingate of the Sudan , London , 1955

5_ The New Encyclopedia Britnnica Vol 1,USA,1974.

6_ The New Encyclopedia Britannica , Vol .15 ,USA , 1974.

7_ The new Encyclopedia Britannica , Vol. 11 , USA , 1974.

8_ The New Encyclopedia Britannica,Vol 5,London.

الموسوعات:

١- خير الدين الزركلي ، الإعلام ، جـ٢ ، ط١٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت ،١٩٩٩ .

٢- عبد الوهاب ألكيالي وكامل الزهيري ، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٤ .

٣- ألان بالمر موسوعة التاريخ الحديث ١٧٨٩- ١٨٨٥ ،ترجمة سوسن السامر، يوسف محمد امين،ج٢، دار المأمون، بغداد،١٩٩٢.

٤- محمد شفيق غربال ، الموسوعة العربية الميسرة

الدوريات:

١- سعد زغلول وفكره السياسي " ، الطليعة ، العدد ٢٣ ، السنة ٥ ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٢- كامل الزهيري ، " لماذا انتكست ثورة ١٩١٩ " ، روز اليوسف ، العدد ١٧٨٠ ، القاهرة ، ١٩٣٨ .

٣- مثال جواد عبد طوفان،عادل عباس عبدحسين الجنابي،مجلة واسط للعلوم الانسانية،دور الاحتواء الاستراتيجي في تعزيز البراعة التنظيمية،العدد٥١، ٢٠٢٢.

٤- محمد انيس دور الفلاحين في ثورة ١٩١٩،افاق عربية(مجلة)،العدد٧،السنة٢،بغداد،١٩٧٧ .

٥- الاهرام، العدد ١٤٢٦٥ في ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٤ .

٦- جمال حميد،مقتل السر دار حادث هز مصر منذ ٥٢ عام،من الذي قتل السر دار حزب الوفد ام الملك؟، افاق عربية(مجلة)العدد٦،السنة٢،بغداد،١٩٧٧.

٧- الاهرام، مئوية الغاء الحماية البريطانية.. مصر تعود للمصريين، دعاء جلال،١٨ فبراير، ٢٠٢٢،السنة ١٤٦، العدد٤٩٣٨٢.

٨- محمد عبدالستار عبد الكريم،سياسة الاحتواء البريطانية في العراق ١٩٢٠-١٩٤٥ مفهومها-ابعادها-نتائجها،مجلة جامعة ديالى،العدد ٩٢، ٢٠٢٢.

الكتب المعربة:

١- سردار اقبال علي شاه، فؤاد الاول، ترجمة محمد عبد الحميد، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٩.

٢- أنور عبد الملك ، الجيش والحركة الوطنية، ترجمة حسن قبيس ، القاهرة ، د.ت.

الكتب الوثائقية:

١- محسن محمد اصول الحكم تاريخ مصر بالاوثائق البريطانية والامريكية، دار المعارق، القاهرة،د.ت.

الموقع الالكتروني:

١- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Thawra1952/sec18.doc_cvt.htm

التعريفات في الهوامش

١-* ثاني أبناء الخديوي إسماعيل ، درس في كلية الأمراء في فرنسا عمل مفتشاً في أقاليم الوجهين البحري والقبلي وعمل في عدة وزارات منها المعارف والحربية والأشغال العامة والمالية وترأس مجلس شورى القوانين عام ١٩٠٩ وأصبح سلطان مصر بعد خلع الخديوي عباس الثاني عام ١٩١٧.

٢- ** مكماهون (١٨٦٢-١٩٤٩) : رجل إدارة ودبلوماسي بريطاني عمل في الهند عام ١٨٩٠ واوكلت له الحكومة البريطانية تعيين الحدود بين بلوجستان وأفغانستان عام ١٨٩٧ ،ثم عين اول مندوب سامي في مصر عام ١٩١٤ وتفاوض مع شريف مكة الحسين بن علي بين تموز ١٩١٥ وكانون الثاني ١٩١٦

٣- ***جنرال بريطاني عمل في الهند وعدن بين عامي ١٨٨١ – ١٨٨٣ ثم إلتحق في الجيش المصري وأصبح سردار الجيش المصري وحاكماً عاماً للسودان لكتشنر عام ١٨٩٩ -١٩١٦ ، ثم أصبح المندوب السامي في مصر ١٩١٧ – ١٩١٩ للمزيد من التفاصيل ينظر:

٤.**** كلفت الحكومة البريطانية عشرة محامين بريطانيين لوضع التعديلات على القوانين والنظم القضائية والإدارية في حالة إلغاء الإمتيازات الأجنبية خلال مدة الحماية ،ووضعت اللجنة أنفة الذكر عدة مشاريع لقوانين العقوبات والجنايات والمرافعات والقانون المدني والتجاري وعمل النظام القضائي على إدماج القضاء الأهلي والمختلط وجعلها نظاماً موحداً مع تغليب العناصر الأجنبية

٥.x* كان من المفروض ان يخلف السلطان حسين كامل أبنه الأمير كمال الدين حسين ومن ثم الأمير أحمد فؤاد أخوه غير الشقيق غير أن الأمير كمال الدين حسين أنه معروف بالميل إلى تركيا وأنه معادٍ لبريطانيا لذلك أستبعد عن سلطنة مصر.

٦. x** أحمد فؤاد (١٨٦٨–١٩٣٦) : هو الابن الأصغر للخديوي إسماعيل ولد بالجيزة وإلتحق في عام ١٨٧٥ بالمدرسة الخاصة ودرس بجنيف ثم إلتحق بالمدرسة الملكية الإيطالية العسكرية ، وعين ياوراً للسلطان عبد الحميد الثاني سنة ١٨٩٠ وفي السنة نفسها عاد إلى مصر ، تشبع بالروح والثقافة الإيطالية وكان يجيد اللغات الإنكليزية والفرنسية والإيطالية والألمانية ولا يجيد العربية وترأس لجنة تأسيس وتنظيم الجامعة المصرية سنة ١٩٠٦ وتولى عرش السلطنة بعد وفاة أخيه السلطان حسين كامل وبعد إعتذار إبنه الأمير كمال الدين عن عدم قبول المنصب ، وأهم الأحداث في عهده ثورة ١٩١٩ وإلغاء الحماية ١٩٢٢ ومنح البلاد الدستور ١٩٢٣.

٧.x***انعقد في باريس في ١٩ كانون الثاني١٩١٩ ويعود سبب انعقاده الى رغبة الدول المشاركة فيه بتنفيذ الاتفاقيات التي عقدت قبل الحرب. وكان هذا المؤتمر تحت هيمنة ويلسون،وكيمنصو، ولويد جورج.

٨.x**** في ٧ تشرين الثاني عام ١٩١٨ وتعهدت الحكومتان البريطانية والفرنسية على تحرير سوريا والعراق من الحكم العثماني فيه وإقامة حكومة وطنية فيهما مما اثر في نفوس المصريين.

٩.xx* ولد في ١٨٦٠أبيانه بمركز فوه بمديرية الغربية ،إشترك في ثورة أحمد عرابي عام ١٨٨٢ وسجن بضعة أشهر عقب الإحتلال البريطاني لمصر ،وإشترك في تأسيس الجامعة المصرية عام ١٩٠٨ ثم عين وزيراً للمعارف عام ١٩٠٦و للحقانية عام ١٩١١ وفي عام ١٩١٣ أنتخب نائباً في الجمعية التشريعية ، ألف الوفد المصري عام ١٩١٨ وأصبح أول رئيس وزراء عام ١٩٢٤، وترأس البرلمان المصري عام ١٩٢٧ وتوفي في عام ١٩٢٧.

١٠.xx** سياسي بريطاني ولد في مدينة مانجستر عام ١٨٦٣، أصبح محامياً وأنتخب عام ١٨٩٠ عضواً برلمانياً عن ألأحرار لمنطقة كامارفون، وأصبح وزيراً للخزانة عام ١٩٠٨، ووزيراً للذخيرة في تموز ١٩١٥، ثم أصبح فيما بعد رئيساً للوزراء حتى عام ١٩٢١،حضر بنفسه إلى

مؤتمر السلام في باريس، توفي عام ١٩٤٥.للمزيد ينظر: ضمياء عبد الرزاق خضير، لويد جورج ودوره في السياسة البريطانية، رسالة ماجستير كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٩.

١١.***xxxملنر : (١٨٥٤ – ١٩٢٥) بدأ عمله السياسي سكرتيراً شخصياً لوزير الخزانة كوشر في عام ١٨٨٧ ثم عمل في مصر من عام ١٨٨٩–١٨٩٢ مع اللورد كرومر وكيلاً لوزارة المالية المصرية ،عين في عام ١٨٩٧ حاكماً لمستعمرة الكاب ومندوباً سامياً لبريطانيا في جنوب أفريقيا وبقيَ في منصبه حتى إستقالته في نيسان عام ١٩٠٥ ترأس عدد من اللجان في الحرب العالمية الأولى لجان كثيرة وفي ٢٠ نيسان ١٩١٨ أصبح وزيراً للحرب ثم إنتقل في كانون الثاني عام ١٩١٩ إلى وزارة المستعمرات واستمر في منصبه حتى تقديم إستقالته في ١٤ شباط ١٩٢١.

١٢. xx****(١٨٦٩ – ١٩٤٠) : سياسي بريطاني تولى وزارة الصحة ١٩٢٧– ١٩٢٩ ثم تولى منصب رئاسة الوزارة ٢٨ أيار ١٩٣٧، أعلن الحرب على ألمانيا في ٣ أيلول ١٩٣٩ بعد اعتدائها على بولندا استبدلت بحكومته في أيار عام ١٩٤٠ حكومة قومية برئاسة تشرشل ،اذ تعرضت حكومته الى انتقادات بعد تحقيق هتلر انتصارات في الدنمارك والنرويج كونه صاحب سياسة التواطؤ مع هتلر مما أدى الى استقالته .

١٣.xxx* بريطاني الاصل ، خدمة في الجيش في الحرب العالمية الأولى ثم اصبح وزير للطيران من عام ١٩٢٤–١٩٢٩ ، تولي وزارة الخارجية في عام ١٩٣٥ ، واصبح وزيرا للشؤون الداخلية من عام ١٩٣٧–١٩٣٩